تحرك عاجل

محام في الحبس الانفرادي عرضة للتعذيب

يقبع د. محمد الركن، وهو محام معني بحقوق الإنسان ومن سجناء الرأي، رهن الحبس الانفرادي في الإمارات العربية المتحدة. وقد منعت سلطات السجن أفراد عائلته من الاتصال به بأية وسيلة منذ أكثر من أسبوع. ويُحتمل أن يكون عرضة للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة.

محمد الركن، محام معني بحقوق الإنسان ويعمل أستاذاً للقانون الدستوري، وقد سُجن منذ منتصف عام 2012، ونُقل إلى الحبس الانفرادي في سجن رزين في أبو ظبي، يوم 5 مايو/أيار 2014، ولم تسمح سلطات السجن لوالدته المسنَّة ولزوجته وشقيقه بزيارته في أوقات الزيارة يوم الأحد، كما لم تسمح له بالاتصال هاتفياً بأسرته. وقد سُمع يوم 6 مايو/أيار 2014 وهو يصيح من داخل زنزانة الحبس الانفرادي، التي تتسم بالقذارة وتمتليء بالحشرات، بما في ذلك الناموس، على حد علم منظمة العفو الدولية. ويُحتمل أن يكون عرضةً للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة. ويعزز من مخاوف المنظمة ما تواتر من أنباء مؤخراً عن تزايد حالات تعرض السجناء للتعذيب وغيره من أشكال المعاملة السيئة، بالإضافة إلى الممارسات التي تنطوي على انتهاكات، مثل ضرب السجناء أو سرقة متعلقاتهم الشخصية أو حبسهم انفرادياً بشكل تعسفي.

وكان محمد الركن قد أُدين، في 2 يوليو/تموز 2013، بتهمة ذات دوافع سياسية، وهي "التآمر لقلب نظام الحكم"، وذلك بعد محاكمة فادحة الجور مثل فيها 94 من دعاة الإصلاح، وبينهم قضاة ومحامون وأساتذة جامعيون وزعماء طلابيون، في القضية التي أصبحت تُعرف باسم "محاكمة 94 إماراتياً". وقد حُرم المتهمون في هذه المحاكمة الجماعية من الاتصال بمحاميهم خلال فترة احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي في انتظار المحاكمة. واحتُجز جميع المتهمين في زنازين انفرادية في أماكن احتجاز سرية، وظل بعضهم على هذا النحو لما يقرب من عام. وقال كثيرون منهم لهيئة المحكمة إنهم تعرضوا للتعذيب ولم يُسمح لهم إلا بزيارات قصيرة وغير منتظمة من أهاليهم. كما استُخدمت "الاعترافات"، التي انتُزعت من المتهمين تحت وطأة التعذيب أو غيرهه من صنوف المعاملة السيئة أثناء احتجازهم سراً، كأدلة لإدانتهم في المحكمة. وحُرم جميع المتهمين من الحق في استئناف حكم المحكمة، وهم الأمر الذي يتناقض مع التزامات الإمارات العربية المتحدة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

يُرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الإنجليزية أو بلغة بلدك، تتضمن النقاط التالية:

- مطالبة السلطات الإماراتية بالإفراج عن محمد الركن فوراً ودون قيد أو شرط، باعتباره من سجناء الرأي، حيث احتُجز دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، بما في ذلك عمله كمحامٍ؛
- حث السلطات على أن تكفل معاملة محمد الركن معاملةً إنسانية في جميع الأوقات، وحمايته من التعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة، والسماح له فوراً بالاتصال بأهله وبمحاميه؛
- حث السلطات على أن تضمن حصول محمد الركن على أية رعاية طبية قد يحتاجها.

ويُرجى إرسال المناشدات قبل يوم 23 يونيو/حزيران 2014 إلى كل من:

رئيس الدولة

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان

وزارة شؤون الرئاسة

طريق الكورنيش
أبو ظبي، صندوق بريد رقم 280
الإمارات العربية المتحدة
رقم الفاكس: 2228 622 2 971+
البريد الإلكتروني: ihtimam@mopa.ae

ولي عهد أبو ظبي
صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبو ظبي
شارع بينونة
أبو ظبي، صندوق بريد رقم: 124
الإمارات العربية المتحدة
رقم الفاكس: 6622 668 2 971+
تويتر: @MBZNews

وتُرسل نسخ من المناشدات إلى:
نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء
صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
مكتب رئيس الوزراء
دبي، صندوق بريد رقم: 2838
الإمارات العربية المتحدة
رقم الفاكس: 1974 353 4 971+
البريد الإلكتروني: info@primeminister
تويتر: @HHShkMohd

كما يُرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدك. ويُرجى إدراج العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه على النحو التالي:

ويُرجى مراجعة الأمانة الدولية، أو فرع المنظمة في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

تحرك عاجل

محام في الحبس الانفرادي عرضة للتعذيب

معلومات إضافية

محمد الركن، محام مرموق معني بحقوق الإنسان من إمارة دبي، وكان يشغل من قبل منصب رئيس "جمعية الحقوقيين في الإمارات العربية المتحدة". وقد قُبض عليه مع عشرات آخرين، بينهم ابنه وزوج ابنته، خلال حملة اعتقالات واسعة في الفترة بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2012. وقد ألقى القبض عليه ضباط من أمن الدولة، في الساعة الواحدة والنصف من فجر يوم 17 يوليو/تموز 2012، بينما كان متوجهاً في سيارته إلى أحد مراكز الشرطة في دبي للإبلاغ عن اختفاء ابنه، راشد محمد الركن؛ وزوج ابنته، عبد الله الهاجري قبل خمس ساعات. وفي اليوم التالي، اقتاده ضباط من أمن الدولة إلى منزله الذي أحاطت به نحو 10 سيارات. وقامت قوة الأمن، المؤلفة من 15 ضابطاً وضابطتين، بوضع الإناث من أفراد الأسرة في إحدى الغرف ووضع الذكور في غرفة أخرى، ثم فتشت المنزل على مدى ست ساعات. وصادر أفراد الأمن جميع ما لدى الأسرة من أجهزة الحاسوب و"أي باد" والكتب والمجلات ومجموعات الصور وكذلك الاسطوانات المدمجة "دي في دي"، بما في ذلك تلك الخاصة بالأطفال، ولم تتم إعادتهم. وبعد ذلك، نُقل محمد الركن إلى الحبس الانفرادي في معتقل سري. ورفضت السلطات الطلبات المتكررة من محامي محمد الركن لزيارته، ولم يُسمح له بتلقي زيارات من الأهل إلا بعد مضي ما يزيد عن ثلاثة أشهر في الحبس. وكان محمد الركن يُقتاد إلى أحد مقار نيابة أمن الدولة لحضور هذه الزيارات، وكان يصحبه في جميع الأوقات أفراد من أمن الدولة، ثم يُعاد بعد الزيارات إلى المعتقل السري. ولم يُنقل محمد الركن من المعتقل السري إلا بعد بدء المحاكمة الجماعية، حيث أمر القاضي بنقل جميع المحبوسين إلى سجون "رسمية". ولم يُسمح لمحمد الركن بالاطلاع على أي من المستندات المتعلقة بقضيته إلا في الجلسة الثانية للمحاكمة، يوم 11 مارس/آذار 2013.

ويُذكر أن محمد الركن من الشخصيات البارزة في الإمارات العربية المتحدة، وهو حاصل على الدكتوراه في القانون الدستوري من جامعة وارويك بالمملكة المتحدة. وقد تعرض لمضايقات من السلطات الإماراتية على مدى سنوات عدة بسبب آرائه المتعلقة بوضع حقوق الإنسان وبطء الإصلاحات الديمقراطية في البلاد. وقد قُبض عليه بشكل تعسفي عدة مرات، كما مُنع من السفر وصُودر جواز سفره لفترة من الوقت.

ومحمد الركن، عضو في الاتحاد الدولي للمحامين، وشارك كمحامٍ في الدفاع عن منتقدي الحكومة في عدة قضايا شهيرة من قضايا أمن الدولة، من بينها قضية النشطاء المطالبين بالديمقراطية في عام 2011 والمعروفة باسم "قضية الإماراتيين الخمسة". وقبيل القبض عليه واحتجازه في معتقل سري، كان يدافع عن النشطاء "الإماراتيين السبعة"، الذين أسقطت الحكومة الجنسية عنهم في عام 2011.

لمزيد من المعلومات، انظر التقارير التالية: "الإمارات العربية المتحدة: ينبغي الكف عن مضايقة نشطاء حقوق الإنسان"، 26 أغسطس/آب 2006 (رقم الوثيقة: MDE 25/007/2006)، متاح على الموقع:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/007/2006/en
و"الإمارات العربية المتحدة: محامون حقوقيون بين 13 معتقلاً مع اشتداد حدة القمع"، 18 يوليو/تموز 2012، متاح على الموقع:
http://www.amnesty.org/en/news/uae-5-lawyer-among-11-activists-detained-crackdown-intensifies-2012-07-17

و"الإمارات العربية المتحدة: محاكمة غير عادلة وأحكام جائرة- 69 معارضاً، بينهم محاميان لحقوق الإنسان، يواجهون عقوبات بالسجن"، 3 يوليو/تموز 2013 (رقم الوثيقة: MDE 25/007/2013)، متاح على الموقع: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE25/007/2013/en

الاسم: محمد الركن
النوع: ذكر

تحرك عاجل رقم: UA: 120/14 رقم الوثيقة: MDE 25/011/2014 الإمارات العربية المتحدة
التاريخ: 12 مايو/أيار 2014